عوامل نجاح الاقتصاد الماليزي وتعثره

ناصر جبنون*

لقد شد أداء الاقتصاد الماليزي أنظار المراقبين الاقتصاديين ودوائر عالمية متعددة، نظراً للنمو السريع الذي حققته ماليزيا في السنوات العشر الأخيرة، وأيضاً نظراً لسرعة انخفاض العملة الماليزية في الأشهر الأخيرة. نحاول في هذا البحث تسليط الأضواء على أهم عوامل نجاح التنمية الاقتصادية بماليزيا، ثم نتعرض لمناقشة أسباب التعثر الاقتصادي الأخير، مركّزين على أهم مسبباته.

لقد حققت ماليزيا نموّاً اقتصاديّاً يفوق ٨٪ طيلة التسع سنوات الماضية في حين استطاعت السيطرة على التضخم المالي الذي لم يتجاوز معدله ٤٪.١ فقد أصبحت ماليزيا في سنة ٩٦ تحتل المرتبة التاسعة عشر[٢] في ترتيب حجم التبادل التجاري، كما حققت التشغيل الكامل لقواها العاملة، بل أصبحت في حاجة إلى اليد العاملة الأجنبية.[٣]

ويرجع النمو الاقتصادي الماليزي أساساً إلى نمو القطاع الصناعي الذي أصبح يمثل قرابة ٣٥٪ من الناتج القومي الإجمالي للبلاد، وقرابة ٨٠٪ من مجموع الصادرات الماليزية.[٤] ويتوقع المخطط القومي أن تصل نسبة إنتاج القطاع الصناعي إلى ٧٥,٥٪ سنة ٢٠٠٠،[٥]

---

* دكتوراه في الإدارة من جامعة بيتس بورغ، الولايات المتحدة الأمريكية، سنة ١٩٩٢، الأستاذ المشارك في كلية الاقتصاد، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا.

1 Bank Negara Report, 1995.

2 Report of the Malaysia External Trade Development Corporation. 1996.

3 Bank Negara Report, 1995.

٤ الخطة الماليزية السابعة، ص٢٦٦، ١٩٩٦.

٥ المصدر نفسه، ص٥٥. (كان هذا التوقع طبعاً قبل حدوث الأزمة المالية التي ضربت مجموعة دول جنوب شرقي آسيا. ومن الواضح أن التطورات التي حصلت بسبب تلك الأزمة ستحول بصورة أو بأخرى دون حصول ذلك التوقع).

فبعد أن كانت الصادرات تنحصر في المواد الأولية أصبحت ماليزيا المصدِّر الأول في العالم لـ semi-conductor وهو عقل الكمبيوتر، كما أصبحت ماليزيا المصدِّر الأول لأجهزة التكييف. ومن الخطأ أن يُحصَر البعض النموُّ الصناعي في عمليات التركيب التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات (Multi-Nationals) إذ إن الشركات العالمية نفسها تدار بواسطة الماليزيين، كما أن بعضها ـ وإن كان محدوداً ـ يقوم بأعمال أكثر أهمية وعمقاً من مجرد التركيب، مثل تصميم وتطوير المنتوجات وتصميم وتطوير العملية المنتجة لهذه المنتوجات، وهذا ما يشكل صلب نقل التكنولوجيا وتوظيفها.

وتملك ماليزيا اليوم صناعة وطنية بدأت تفرضُ نفسها على الساحة الدولية. ونخص بالذكر في هذا الشأن شركة "سابورة" للاتصالات. هذا فضلاً عن شركات البناء والخدمات المدنية والمواصلات التي أصبحت تحوز على عدة مشاريع ضخمة في البلدان النامية في القارات الأربع.

وإذا علمنا قيمة نجاح الاقتصاد الماليزي والتحصيل التكنولوجي والعلمي المرتبط به وجدنا أنفسنا أمام السؤال الملح عن أسرار هذا النجاح خاصة وأن ماليزيا لم تحقق استقلالها إلاّ سنة ١٩٥٧، ولم تكن آنذاك بأفضل حال من نظيراتها في العالم. وللإجابة عن هذا السؤال، سنقتصر على إيراد ثلاثة عناصر كان لها الأثر الأكبر في نجاح مشروع التنمية الماليزي وهذه العناصر هي:

١ـ رؤية ٢٠٢٠ (استراتيجية).

٢ـ القيم الأخلاقية.

٣ـ استقطاب المستثمر الأجنبي.

١ـ الرؤية ٢٠٢٠ (استراتيجية):

لا يشك أي عالم من علماء الإدارة في قيمة تحديد الأهداف وأثرها البالغ في تحفيز الأفراد والمجموعات والشركات والشعوب والدول، وهذا ما أدركته القيادة السياسية في ماليزيا موظفة في ذلك طبيعة الشعب الماليزي التي تتميز بالوضوح والنظام والدقة والتخطيط والانضباط، إذ أقنعت الحكومة شعبها بضرورة النمو الاقتصادي واللحاق بركب الدول المتقدمة وحددت سنة ٢٠٢٠ موعداً لتحقيق هذه الغاية، وقبل أن نقدم معالم هذه الرؤية سنوضح الجذور التاريخية لها.

الجذور التاريخية:

شهدت ماليزيا يوم ١٣مـاي ١٩٦٩ أحداثاً داميـة ومظـاهرات صاخبـة قـام بهـا الملايو ـ وهـم سكان البلد الأصليون ـ احتجاجاً علـى سياسـات الحكومـة وسـخطاً على الصينيين الماليزيين الذين أحكموا سيطرتهم علـى الاقتصـاد المـاليزي مستغلين في ذلك ما توافر لهم من امتيازات إبّان الاستعمار الإنجليزي الذي كان قد استقدمهم من الصين للعمل في المناجم، إذ كانت الأغلبية الملايوية المسلمة تعاني مـن ضنـك العيـش ولا تملك سوى ٢,٨ ٪ من ثروات بلادها، فكيف يمكن أن يتصرف الملايوي في هذا الحال وهو يرى جاره الصيني في أعلى درجات السلم الاجتماعي؟

لقد اعتمدت حكومة تون عبد الرزاق الـتي خلفـت حكومـة تـانكو عبـد الرحمـن (أول رئيس وزراء ماليزي بعد الاسـتقلال) خطـة اقتصاديـة مدتهـا ٢٠ سـنة، تدعـى "السياسة الاقتصادية الجديدة"، وتهدف إلى رفع نسبة ثروة الأغلبية الملايوية إلى ٣٠٪ وذلك عبر إعطاء بعض الامتيازات التعليميـة والاقتصاديـة لهـم. وفي الحقيقـة إن هـذه الخطة تعكس حكمة القادة الماليزيين واتّزانهم وصبرهم، إذ كان بإمكانهم تأميم نسبة عظيمة من ممتلكات الصينيين وتوزيعها على الملايويين، لكنهـم اختـاروا الوصـول إلى التوازن الاقتصادي بطريقة أبطأ وأقوم. فهذه الطريقة تحقق تدريب الملايويين وتأهيلهم لامتلاك الثروة حتى يتمكنـوا مـن الحفـاظ عليهـا وتنميتهـا، كمـا أنهـم لم يريـدوا أن يحسّنوا وضع الملايويين بانتزاع ثروات الصينيين، بل أرادوا تنمية الـثروة العامـة فتنمـو ثروة الصيني والملايـوي معـاً، مـع نمـو ثـروة الملايـوي بنسـق أسـرع. وقـد اعتمـدت الحكومة بصفة خاصة على استقطاب الاستثمار الخارجي عبر الوكالة الماليزيّـة للتنميـة (MIDA) التي كانت تدعى (FIDA) في ذلك الوقت.

ضرورة الرؤية (استراتيجية) ٢٠٢٠:

بعد مرور عشرين سنة على البدء في تنفيذ السياسة الاقتصادية المذكورة آنفاً كان لابُـدّ لماليزيا من اتباع نهج جديد تُشْحَذ فيـه هِمَـم أبنائهـا لتحقيـق هـدف سـامٍ يوحـد جهـود الفئات المختلفة ويقلل من أسباب الخلاف بينها ودواعيه. فماليزيـا تظـل علـى الرغـم مـن استقرارها معرّضة للانقسامات الداخليـة، ولا توجـد طريقـة لتجنـب مثـل هـذه المخـاطر أفضل من إيجاد هدف مشترك يسعى الجميع لتحقيقه، فكان لذلك ما عرف بالرؤية، وهي

عبارة عن رؤية ٢٠٢٠ (vision 2020) تتطلع إلى أن تكون ماليزيا بلداً ناميّاً تماما.

هذا ويكتسب التصنيع أهمية بالغة في التحول التنموي، وقد بين رئيس الوزراء الدكتور **محاذر محمد** أن التصنيع أمر ضروري لأن التكنولوجيا خفضت من قيمة الموارد الأولية وذلك عبر تسيير إنتاجها والنجاح في تحويلها إلى منتجات صالحة للاستعمال،[٦] وبالتالي فقد كثرت هذه المواد الأولية في حين قلت الحاجة إليها وباتت بذلك القيمة المضافة من التصنيع أهم بكثير من الموارد الأولية.

ثم أن شعب الملايو كان يعاني من ضعف الثقة في النفس خاصة أمام تفوق العنصر الصيني عليه وأتى د. **محاذر** ورفع همته وجعله لا يفكر في الوصول إلى مرتبة الصيني فحسب، وإنما جعله يطمح إلى ما هو أرقى من ذلك.

وقد أوضح الدكتور **محاذر** أنه لا يريد لماليزيا أن تكون نسخة من الدول النامية التسعة عشر، فلكل دولة من هذه الدول قوتها كما لها نصيبها المعتبر من الضعف وأكد قائلاً: "يجب أن نكون دولة متقدمة في قالبها الخاص".[٧]

ثم استطرد قائلاً: "يجب ألاّ تكون ماليزيا متقدمة اقتصادياً فقط بل يجب أن تكون دولة كاملة التقدم على كل المستويات، اقتصادياً واجتماعياً وروحياً ونفسياً وثقافياً".[٨]

ومن شروط الرؤية (استراتيجية ٢٠٢٠) محو الفقر وتحقيق التوازن العادل بين الجهات والمجموعات العرقية، كما تهدف إلى رفع الناتج القومي الكلي من ١١٥ بليون رنغت سنة ١٩٩٠ إلى ٩٢٠ بليون رنغت سنة ٢٠٢٠، أي أنه يتطلب من المنتوج الوطني أن يرتفع بمعدل ٧٪ لمدة ثلاثين سنة، وقد أقر **د. محاذر** نفسه بأن هذا المعدل مرتفع، ولكنه بيّن قائلاً: "يجب أن نهدف إلى الأعلى (نحدد أهدافاً عليا) كي نحفّز أنفسنا على العمل الدؤوب".[٩] ومن المعلوم أن ماليزيا قد حققت معدل نمو يفوق ٨,٥٪ من سنة ١٩٩٠ إلى سنة ١٩٩٦ ثم أكد **محاذر** على التحكم في التضخم وعلى أهمية تنويع الاقتصاد وخاصة القطاع الصناعي منه، ودور الإبداع التكنولوجي والقدرات العقلية وإتقان العمل، ثم وضح أهمية القيم والضمير المهني من أجل الامتياز والتفوق.

---

6 Mahathir Mohamad: *Speech for the International Seminar on Commodities*, pp:6-11.
7 Mahathir Mohamad: *The Way Forward,* Malaysia Business Council, p. 2.
٨ المصدر نفسه.
٩. المصدر نفسه.

يمثل خطاب **محاذر** أمام مجلس التجارة الماليزي محور الرؤية ٢٠٢٠ (استراتيجية) وأساسها، وقد نشرت العديد من الكتب، وأعدت العديد من الأبحاث العلمية والبرامج العملية لتوضيح معالم هذه الرؤية في المجالات كافة تحت رعاية وتوجيه مؤسسات الدولة، والقطاع الخاص وخاصة تحت رعاية معهد الدراسات الدولية والاستراتيجيّة ومجلس التجارة الماليزي الذي يضم سياسيين وأكاديميين ورجال أعمال، والكل يتحرك بمنطق "ماليزيا المؤسسة أو الشركة" (Malaysia Incorporated) حيث يتعاون الجميع في القطاع الخاص والعام، فضلاً عن بقية الوزارات والمؤسسات الحرة لتحقيق الرؤية (استراتيجية ٢٠٢٠) وكأن ماليزيا شركة لها أقسام تتمثل في المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص. هذا وقد كانت لرؤية (استراتيجية ٢٠٢٠) آثارها الإيجابيّة على المستثمرين الأجانب والمحليين فقد ضمنت لهم الوضوح لمدة طويلة وحفظتهم من إمكانية تغير الخطط والمواقف والقوانين بصفة عشوائية.

٢ـ القيم والأخلاق:

إنّ تأخر المرء عن موعده يعكس القيمة التي يعطيها للوقت، ولمن تواعد معهم كما أن التفاني في العمل وإتقانه يعكس قيم الأمانة والإحسان عند العامل، ولا شك أن كل ما نعمله هو انعكاس للقيم والأوليات والافتراضات التي نحملها. إن القيم هي الجذور المغذية للسلوك الإنساني فإذا سلمت هذه الجذور سلمت الأشجار ونمت ثم أثمرت ثمارها الطيبة، فالقيم وإن كانت لا تظهر على سطح الواقع إلاّ أنها أساس كل عمل وفعل إنساني والمسوغ له والحافز عليه.

وقد لا يظهر الأثر الإيجابي للقيم الاجتماعيّة إذا لم تتوفر الاستراتيجيّة المناسبة والقيادة القوية القادرة على التعبئة والإنجاز، وقد توفر هذان العنصران في ماليزيا.

فما هي هذه القيم الاجتماعيّة التي أسهمت في تأهيل الشعب الماليزي لتحقيق هذا الأداء الاقتصادي المشهود. وقبل عرض هذه القيم نود أن ننبه إلى أن هذا العرض لا يعني إيجابية هذه القيم بصفة مطلقة في أي مكان وزمان وفي إطار أي خطة، كما أنه لا يعني عدم وجود قيم أخرى في ماليزيا معطلة للتنمية سنذكر بعضها عندما نتحدث عن أسباب التعثر.

التسامح: قد لا يكون المرء مبالغاً إذا قال بأن شعب الملايو هو أكثر شعوب العالم

تسامحاً فماليزيا تشهد تنوعاً ثقافياً حقيقياً، يعكس تنوع المجموعات العرقية والثقافية الوافدة، فقد حافظ الوافدون من الصين على دينهم ولغتهم، بل أصبحوا قوة فاعلة في الاقتصاد، كما حافظ الهنود القادمون من جنوب الهند على لغتهم ودينهم وعاداتهم. والتلفاز الماليزي يعرض الأخبار والأفلام باللغات الثلاث: الملايوية والصينية ولغة التاميل فضلاً عن اللغة الإنجليزية، والمواطن الملايوي يستمتع بمشاهدة الأفلام بكل هذه اللغات ويجيد بعضها، ولا يرى في ذلك خطراً على لغته. إن مظاهر الحضارات الصينية والهندية والغربية قوية جداً في ماليزيا، تشاهدها في المطاعم والأسواق والطرق والاحتفالات الدينية، ولا يشعر الملايوي بخطر ذلك.

إن فهم الإنسان الملايوي للدين ـ الذي لا يفرق بين الانشداد إلى الدنيا والتطلع إلى الآخرة ـ جعله لا يرى تناقضاً في الجمع بين الإنتاج الحضاري للآخر وبين قيمه الأصيلة وذلك على كل المستويات، ويتمثل ذلك في التناغم الذي نراه بين مظاهر متنوعة من الفن واللباس كنا نظن أنها متضاربة. وقد أرجع ديبونو هذه الظاهرة لعدم ترسّخ المنطق الإغريقي في آسيا والذي سماه منطق التناقض، وقابله[١٠] بمنطق أو تفكير التوازن المعتمد في آسيا. هذا ولذلك كانت لروح التسامح نتائج إيجابية ونذكر منها السّلم الاجتماعي والاستقرار السياسي وجمال التنوع والترحيب بالمستثمرين الأجانب ونمو السياحة.[١١]

السعي إلى الحل الوسط: ينزع الملايوي إلى الحلول الوسطى والمشاركة والتقاسم والتعاون، ويرفض منطق المنافسة والمغالبة والإقصاء.

وقد أكدت هذه الخاصية العديدُ من الدراسات العلمية.ويمكننا أن نلمس هذه الخاصية على المستوى السياسي، فمنذ الاستقلال وماليزيا يحكمها تحالف يشمل كل المجموعات العرقية والدينية؛ ويتكون هذا التحالف حالياً من أربعة عشر حزباً. ولا شك أنه كان ولا يزال بإمكان الأغلبية الملايوية المسلمة أن تحكم ماليزيا بمفردها عبر انتخابات حزبية قائمة على النموذج الغربي مما يؤدي إلى بقاء الأجناس الأخرى في معارضة غير فاعلة، لكن الملايويين آثروا مشاركة غيرهم لكي يشارك الجميع إيجابيّاً

10 De Bono. E.D: *Parallel Thinking: from Socrates to Bono Thinking*, (London: Vitings, 1994).

١١ زار ماليزيا سنة ١٩٩٥ ٧,٥ مليون سائح، وهدف المخطط الماليزي السابع رفع عدد السياح إلى ١٢,٥ مليون سنة ٢٠٠٠، المخطط (الماليزي السابع: ١٩٩٦)، ص٥٠٥.

في بناء الوطن. وتتجلى روح المشاركة كذلك في قطاع الأعمال حيث تكثر اتفاقات الشراكة سواء كان ذلك في إطار الشركات الوطنيّة أو بينها وبين الشركات الأجنبيّة.

فالماليزي لا يريد الانفراد بالكسب المالي ولا يرفض صفقة تجاريّة لأن غيره ماليزياً كان أو أجنبياً سيستفيد منها، وهذا ما أسهم في نمو الاستثمار الوطني كما أسهمت هذه القيمة في ضمان الاستقرار السياسي.

الإجماع: لقد أصبح الصراع ـ اجتماعيّاً واقتصاديّاً ـ أمراً مقنناً ومسلماً به في البلدان الغربية، فتحول بفعل هذه الصبغة المدنية المتوافق عليها إلى قيمة إيجابية؛ وقد ذكر بيتر وواترمان[١٢] أن الشركات الأمريكية الناجحة تتميز بالتشاجر والصراع في اجتماعاتها. ولا شك أن الجدال والشجار وحتى الصراع عوامل مهمة في تحسين القرار، فإذا ما وجدنا فريق عمل يكتفي فيه المشاركون بالتصديق والثناء على رأي واحد منهم فليس لنا إلاّ أن نتوقع عدم فاعلية هذا الفريق، لأنه لا يستعمل إلاّ عقلاً واحداً. وحتى إذا ما شارك الجميع بآراء مختلفة فإن رغبتهم في الإجماع قد تحد من سعيهم لتحليل الآراء واختيار الأسلم والأوفق منها. وفي المقابل نجد أن القرارات التي تُتخذ إثر الصراعات العرقية عادة ما تخفق في مرحلة التنفيذ، ذلك أن الصراع قد يترك في النفس ما يدفع إلى التقاعس في تنفيذ القرار أو حتى السعي لإحباط تنفيذه، بل قد يكون القرار نفسه غير صالح إذا ما أصبح الصراع هدفاً في حد ذاته وتراجع القرار إلى مجرد أداة للصراع، في حين يضمن الإجماع التزام الجميع بالتنفيذ.[١٣]

ويُعدّ الإجماع خاصية أساسية للماليزيين. وعلى الرغم من أن هذه الخاصية قد تبطئ عملية اتخاذ القرار إذا ما قارنّاها بالنهج الفردي في اتخاذ القرار، فإنها تهيّءُ الأرضية لتنفيذٍ أفضل يشارك فيه الجميع بإتقان. ولا شك أن خاصيات التسامح والنزوع إلى الحل الوسط والتواضع تسهم جميعها في عملية الإجماع.

التواضع: التواضع صفة ممدوحة جداً، والماليزي يقول: إن الإنسان يحب أن يكون مثل الشجرة كلما طالت انحنت، والمتكبر مذموم ومنبوذ في هذا المجتمع بصورة عامة.

---

12 Peter T.J, and Waterman, R.H: *In Search of Exellence: Lessons from America's Best-Run Companies*, (NY:Harper and Row,1982).

13 Amason E.D: *Distinguishing The Effects of Functional and Dysfunctional Conflicts on Strategic Decision Making; Resolving the Paradox for Top Management Teams*, (The Academy of Mgt Jl:), Vol: 39 -1.

وللتواضع فوائد جمة من أهمها الإقبال على التعلم والتحسن المستمر، والمتكبر لا يرى داعياً لكي يتعلم من أحد. كما أن للتواضع أثره الكبير في الشعور بالحاجة للتعاون مع الآخرين وعدم الاعتقاد بالقدرة المطلقة والاستغناء عن الجميع، ونلمح آثار التواضع في قابلية مسئولي الإدارات والشركات الماليزيين للتعلم من الجميع واستثمار الأموال الطائلة من أجل ذلك، كما نجد آثار التواضع في النزوع إلى الشراكة وتكوين الشبكات التجارية.

الصبر والتخطيط طويل المدى: يتكلم الجميع عن أهمية التخطيط طويل المدى وضرورة الأخذ به، لكننا قليلاً ما نجد من يفعل ذلك، لأن التخطيط طويل المدى يتطلب عناءً وصبراً طويلين؛ فأين الشعب الذي يصبر على الظلم والحاجة ويخطط لإزالتهما في مدة ٢٠ سنة كما فعل الملايويون منذ سنة ١٩٧٠ عبر السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP)؟، وأين الدول التي تستطيع أن تخطط لمدة ٣٠ سنة كما فعلت ماليزيا في استراتيجيتها ٢٠٢٠؟

ربما كانت الرغبة في التقدم والكسب السريعين من أهم أسباب إخفاق محاولات التنمية في بلدان العام الثالث، فالشعوب المتخلفة تبغض تخلفها وفقرها وتنبهر بتقدم الدول النامية وثراءها، فتحاول الوصول إلى مرتبة هذه الدول بين عشية وضحاها. وهذا لعمري ضرب من الخيال ومضيعة للجهود والأنفس والأموال، أما الخطط طويلة المدى المتدرجة والمتأنية فلا تتحمس لها الشعوب الضعيفة التي سئمت من وضعها المتدني، فهي تحقر التحسن الخفيف وترغب عنه، وتتحمس للمغامرات التنموية فتفشل فيها.

وفضلاً عن خاصية الصبر يحبذ الماليزي التخطيط الدقيق لأنه لا يحب الغموض بل يخشاه، ويرجع ذلك لعدم ثقته المفرطة بنفسه، أو لتواضعه وعدم الادّعاء بأنه قادر على مواجهة أو مواكبة أي شيء سيلاقيه، فالماليزي يريد الإعداد المسبق ووضوح الرؤية (استراتيجية) ويكره المفاجآت والضغوط غير المرتقبة. وقد أسهمت هذه الميزة في استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية مما شجع الاستثمار الداخلي والخارجي معاً.

الانضباط: يعدّ الانضباط من أهم الأسلحة الاقتصادية المعاصرة، فالبلدان الآسيوية الناجحة مثل اليابان لا تتفوق على البلدان الغربية في المستوى الفكري، والاختراعات

والابتكار فقط، بل تتفوق على مستوى الانضباط الضامن للتنفيذ الناجح المتقن، والشعب الماليزي شعب منضبط يميل طوعاً إلى طاعة القيادة كما أن القيادة عادةً ما تسعى جاهدة لتحقيق الرفاهيّة لمواطنيها.

الهدوء وحسن الأدب: يتميز الماليزي بهدوئه وحسن أدبه ولطفه، وهي صفات تربّى عليها منذ صغره، إذ يغيب عند الماليزي الشجار والصياح والعراك، وذلك من شأنه إيجاد الأجواء الملائمة للعمل.

الحذق في المصاريف: تتميز الشعوب الآسيوية عموماً بحذقها الاقتصادي، الأمر الذي يساعد على المحافظة على انخفاض مستوى المعيشة، ويُسهم في السيطرة على التضخم. وقد أدى ذلك بالتالي إلى نمو الادخار ثم الاستثمار فضلاً عن جذب المستثمر الخارجي، ويرى البنك الدولي أن قدرة الماليزي على الادخار من أهم أسباب نجاح ماليزيا اقتصاديّاً فضلاً عن السياسات الجبائية والمالية الرصينة. حيث وصل معدل الادخار من سنة ١٩٩٣ إلى سنة ١٩٩٧ ٣٦,٥٦٪ من الناتج القومي الاجتماعي.[١٤]

٣ـ استقطاب المستثمر الأجنبي:

يجب أن ننبه هنا إلى وجود ثلاثة أنواع من الاستثمار الخارجي **النوع الأول:** هو الاستثمار المباشر وهذا ما سنتحدث عنه هنا، أما **النوع الثاني:** فهو استثمار مديري صناديق الاستثمار في البورصة وهذا الاستثمار له سلبيات تضاهي إيجابياته كما سنرى عند التعرض لذكر أسباب التعثر، **النوع الثالث:** هو الاستثمار البنكي عبر القروض التي تعطيها البنوك الأجنبية للبنوك والشركات المحلية، وهذا النوع من الاستثمار له سلبياته أيضاً.

لقد نجحت ماليزيا نجاحاً كبيراً في جذب الشركات المتعددة الجنسيات واستطاعت القضاء على البطالة وتدريب آلاف القيادات وتحصيل قدر مهم من المهارات التكنولوجية.

إن فوائد جذب المستثمر الأجنبي تتجاوز الأبعاد الاقتصادية للإسهام في تطوير السلم الاجتماعي. فرأس المال الأجنبي قد أسهم إسهاماً فعالاً في نمو الثروة وسهل بذلك مسار التوازن الاقتصادي بين الفئات العرقية المختلفة. والملاحظ أن أغلب

---

14 Bank Negara Malaysia, *Anual Report*, 97-98.

الاستثمارات الخارجية في ماليزيا آتية من قارات أربع، ولا سيما من آسيا.

أما على مستوى نقل التكنولوجيا فقد أسهمت بعض الشركات في تدريب الكوادر الماليزيّة، كما أقامت العديد من الشركات مراكزاً للبحث العلمي والتأهيل المهني. فقد أنشأت شركة "مُتُرُولاَ" (Motorola) مركزها للبحث والتطوير (Research & Development) سنة ١٩٧٦ أي بعد أربع سنوات فقط من دخولها إلى ماليزيا. ويشغّل هذا المركز الآن أكثر من مائة باحث متعددي المهارات، وقد صممت "متزولا" بعض أهم وأرقى منتجاتها في ماليزيا. وتُدار مؤسسات "متزولا" في ماليزيا بواسطة خبراء ماليزيين، بل أصبح المهندسون والمدراء الماليزيون في "متزولا" ينقلون تجاربهم ومهاراتهم إلى فروع الشركة في العديد من الدول الأخرى.[١٥] وفضلاً عن "متزولا"، نجد أن شركة "هلوت باكر" بدأت القيام بتطوير المنتجات في ماليزيا كما أنشأت مركزاً للبحث والتطوير سنة ١٩٩١.

ونستطيع أن نقول ـ إجمالاً ـ إن إسهام الشركات الأجنبية في نقل التكنولوجيا يختلف من شركة إلى أخرى، لكننا يمكن أن نلاحظ أن هذا الإسهام في تنامٍ، على الرغم من أن ارتباطات الشركات العالمية بالشركات الصغيرة والمتوسطة الماليزية لا زالت محدودة مقارنة بالشركات الماليزية الكبيرة مثل "بروتون" و"سابورة" و"سلكوم"، وهذا يرجع أساساً إلى انخراط الشركات الوطنية في مشروع استراتيجية ٢٠٢٠.

أما وقد علمنا حجم الاستثمار الخارجي وآثاره، فيمكننا أن نتساءل: كيف نجحت ماليزيا في جذبه؟ ويمكن أن نعرض في هذا المجال الأمور الآتية:

الاستقرار السياسي والقوة الاقتصادية: من المنطق ألاّ يغامر أحد بمبالغ ضخمة من الأموال في بلد قد تتغير فيه الأوضاع في أي وقت، فنمو السوق يتطلب الاستقرار، كما أن التغيرات السياسية الجذرية قد تعطل القوانين التي حفزت المستثمر الأجنبي على الاستثمار مثل قوانين الضرائب والتبادل المصرفي. فالاستقرار السياسي يضمن استقرار الإدارة السياسية، ذلك أن الاستثمار يحتاج إلى الوضوح وعدم الاضطراب والاعتباطية في السياسات المالية والجبائية. وفضلاً عن ذلك، فإن المستثمر

---

١٥ ناصر جبنون، **التصنيع في ماليزيا**، "المجلة العلمية التونسية"، (ديسمبر، ١٩٩٤).

لا يُقدم على الاستثمار في بلد ذي بنية اقتصادية هشة، فلا بُدّ إذاً من توفر بنيات اقتصادية قوية تعضد الاستقرار السياسي وتسهل التعامل التجاري. ويدخل ضمن شروط البنية الاقتصادية القوية توافر الموارد الطبيعية والبشرية وشبكات اتصال متطورة، وكل هذه الشروط متوافرة في ماليزيا التي تملك موارد مهمة جداً مثل البترول والأخشاب وزيت النخيل؛ كما أن توفر المياه والأنهار يسهل على ماليزيا توليد الطاقة بتكاليف مناسبة. ويمثل استثمار رجال الأموال المحليين داخل بلادهم حافزاً مهماً للمستثمر الأجنبي، فإذا وجد أنهم يفضلون الاستثمار في الخارج فسيحصل له تصور بأن هناك مشاكل خفية لا تشجع على الاستثمار.

الترحيب العام بالمستثمرين: لا يكتفي المستثمر الأجنبي بسماع خطاب سياسي لوزير أو موظف كبير في الدولة لكي يتيقن من أن هناك فرصة ملائمة للاستثمار إذا لم يشمل الترحيب تجاوب موظفي الحكومة ومواقف النقابات والأحزاب المعارضة المهمة والصحافة والرأي العام ككل. فلا يريد المستثمر أن يرى حملات صحفية ضد بلاده أو مظاهرات شعبية تدعو إلى ترحيله أو نقابات تدعو إلى الاضرابات مما يطبع العلاقة بين العامل ورأس المال بالعداوة.

السياسات الحكوميّة: يشترط المستثمر الأجنبي وجود قوانين واضحة ومستقرة لحماية المؤسسات واستثماراتها، كما يفضل حرية وسهولة صرف العملة وتشغيل الأجانب. ويهتم المستثمر كذلك بمدى استفحال الرشوة والمحسوبيّة في المعاملات التجاريّة وإسناد الرخص والمشاريع وتوافر التمويل طويل المدى ووجود البنوك الأجنبيّة. ويخشى المستثمر عادة من تغيير القوانين بطرق اعتباطية مضطربة وسريعة. لذلك فإن وجود خطة استراتيجية لمدة ٣٠ سنة يعمق لدى المستثمر الشعور بالوضوح والطمأنينة.

اليد العاملة: لا شك أن اليد العاملة من أهم ما يحفز المستثمر الأجنبي الذي يجذب أيدي عاملة رخيصة مدربة ومؤهلة مهنياً، وقادرة على التعلم ومتفاعلة أو مطيعة للإدارة، وكل هذه الشروط متوافرة في ماليزيا.

ويجب أن نلاحظ هنا أن رخص اليد العاملة لا يمثل العنصر المحوري في جذب المستثمر الأجنبي، فاليد العاملة متوافرة بتكاليف أكثر انخفاضاً في الفلبين وإندونيسيا مثلاً، ولكنهما لا يتمتعان بقدر كافٍ من الاستقرار السياسي ووضوح القوانين

واستمراريتها كما هو الحال في ماليزيا. كما أن المستثمر يفضل اليد العاملة المطيعة القادرة على التعلم والتدريب على اليد العاملة الرخيصة والغير مطيعة والغير قادرة على التحسن.

ظروف موضوعية مناسبة: يهتم المستثمر كذلك بحياته خارج العمل، وهنا تأتي أهمية دور زوجة المستثمر ومدى إمكانية إسعادها في البلد المضيف، ومن الشروط الحياتية المهمة وجود السكن الطيب والمدارس الأجنبية العالمية ومرافق الترفيه وتوفر المواد الغذائية المتنوعة والمطاعم المختلفة.

الإعفاء من الضرائب: وأخيراً يأتي دور الحوافز الضريبية التي قد لا تتوافر في بلدان أخرى. ولكن هذا العامل ليس من الأهمية التي يعتقدها بعض المحللين، فإذا كانت هناك إعفاءات ضريبية لا تنتج عنها أرباح مهمة فلا فائدة منها.

الاستثمار الخارجي المباشر حسب الدول* بالمليون الدولار الماليزي

البلد	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	الجملة
اليابان	٣,٧٠٥,٩	٢,٦٨٤,٣	١,٦٦١,٢	١,٧٦٥,٢	٢,٠٩٦,٣	٤,٦٠٧,٢٧	١٦,٥٢٠,٢٧
الولايات المتحدة	١,٧٩٨,٤	٣,٢٩٨,٧	١,٧٥٧,٧	١,٢٥٣,٢	١,٨٠١,٦	٢,٨٩٣,٢١٧	١٢,٨٨٨,٢١
تايوان	٣,٦٠٧,٢	١,٥٠٠,٠	٨٩٤,٢	٢,٨٧٤,٣	١,٤٤٢,٢	٧٥,٧	١١,٠٩٣,٥
سنغافورة	١,١١٤,٣	٤٤٢,٤	٥٢١,٩	١,٠٦٣,٥	١,٠٠٨,٧	٤,٧٦٥,٤٨١	٨,٩١٦,٢٨
فرنسا	٢٧,٠	٤,٠٦٦,٠	٣٠,٨	٤٩,٦	٩٧,٦	١٣,٥٨	٤,٢٨٤,٧٨
كوريا الجنوبية	١,٨١٨,٧	٩٩,٤	١١١,١	٤٠٨,٨	٦٠٤,٤	٦٤٤,٢٧	٣,٦٨٦,٦٧
استراليا	٤١٠,٥	٢,١٢٥,٦	٥٢,١	١٧٥,٦	١٣٩,٥	١٣٦,٤٥	٣٠٣٩,٩٥
المملكة المتحدة	٥٦٤,٢	١,٣٠٤,٠	٤٤,١	٩٤,١	١٨٩,٩	٣٨٠,٦٦	٢٥٥٨,٩٦
إندونيسيا	١,٢٤٢,٩	٤٨٠,٢	٢٤٥,١	—	٨٨,٠	٤٧,٠٤	٢,١٠٣,٢٤
سويسرا	—	—	—	٧,٦١	٦٨,٣٣	١٨٨٧,٥٣	١,٩٦٣,٤٧
هونج كونج	٦٠٠,٦	٧٨,٦	٩٣,٨	٨٧٣,٩	١٧٥,٢	١٣,٨٤	١,٨٣٥,٩٤
ألمانيا	١٩٣,٣	٧٢,٨	٦٤,٩	٦٥٥,٤	١٤٩,٥	١٤٨,٢١	١,٢٨٠,٢١
بلدان أخرى	١,٩٩٠,٤	١,٦٢٠,٢	٨١٠,٤	٢,١٢٥,٣	١,٣٥٠,٣	٥,٤٣٢,٧٦	١٣٢٦٩,٣٦
المجموع	١٧,٠٥٥,٣	١٧,٧٧٢,١	٦,٢٨٧,٢	١١,٣٣٩,١	٩,١٤٣,٥	١٧,٠٥٦,٤٦	٧٨٦٥٣٥٦

* (MIDA) Malaysian Industrial and Development Authority.

التعثر (المعوقات):

في النصف الثاني من سنة ٩٧ بدأت تظهر بعض ملامح التعثر في الاقتصاد الماليزي خاصة بعد انخفاض قيمة العملة التايلانديّة بـ ٤٠٪ والذي تلاه انخفاض العملة الإندونيسية بالنسبة نفسها، ولم يكن في الحسبان أن يتوقع حدوث هذا التدهور المفاجئ للعملة الماليزية وانخفاض قيمة الرنجت الماليزي لهذا الحد، خاصة وأن ماليزيا لم تكن تعاني من الديون التي يعاني منها جيرانها، وأن ماليزيا كانت تتخذ سياسة مالية حذرة، والقطاع البنكي الماليزي في صحة جيدة على الرغم من أن القروض بلغت ١٦٠٪[16] من الدخل السنوي العام وعلى الرغم من أن البورصة قد كادت أن تفقد حيويتها وتنخفض ولو ببطء، بسبب عزوف مديري صناديق الاستثمار الأجانب (Foreign Fund Managers) عنها.

إن الدكتور **محاذر** محمد قد رأى في انخفاض العملة وفي انخفاض مؤشر البورصة مؤامرة أجنبية على بلده فكان من الطبيعي أن يتخذ إجراءات دفاعية، أو أن يلوّح باتخاذ مثل هذه الإجراءات، وفعلاً قرّر د. **محاذر** منع البيع السريع (Short Selling) في البورصة الشيء الذي أضعف ثقة المستثمرين وخاصة الأجانب منهم، ذلك أن المستثمر يريد مزيداً من الحرية ولا يريد مزيداً من القيود فنتج عن هذا القرار انخفاض سريع للبورصة أي عكس ما كان يرتقب فوقع التراجع عن هذا القانون.

هذا وقد ألمح **محاذر** في أكثر من مناسبة بضرورة ضبط تبادل العملة الأمر الذي زاد من انخفاضها وبدت رغبة التجار في التخلص منها، وبعد مضي أكثر من سنة ونصف حتى فبراير ٩٨ - وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة للإسراع في الحل - نجد أنّ الرنجت قد انخفض أكثر من ٤٠٪ والبورصة نزل مؤشرها إلى أدنى المستويات فما هي الأسباب التي أدّت لهذا التعثر.

تغيّر مرحلة النمو:

يرجع النمو السريع للاقتصاد الماليزي لوجود أيد عاملة جديدة منضبطة ومتعلمة وجلب رأس المال الخارجي وطالما توفر هذان العنصران، رأس المال وعمال جدد،

---

16 "Mahathir's roasting" *The Econnmist* Sept27 / 1997.

حصل النمو الاقتصادي الكمي، والملاحظ أن هذا النمو ليس بالضرورة نمواً كيفيّاً وقد تنبأ الاقتصادي الأمريكي كروقمان[١٧] بتعطل النمو الاقتصادي في هذه المنطقة بمجرد انتهاء هذين العنصرين، نزوح اليد العاملة وانتقالها إلى الصناعة ووفود رأس المال الأجنبي. والحقيقة أن رأي كروقمان ليس بجديد على الحكومة الماليزية التي كانت تحاول جاهدة أن تستفيد أكثر ما يمكن من الاستثمار الخارجي في مجالات تنمية القدرات البشرية ونقل التكنولوجيا والعمل على تنمية الصناعات التي تعتمد على التكنولوجيا العالية وليس على اليد العاملة فقط، كما حاولت ماليزيا الإبقاء على جاذبيتها للمستثمر الأجنبي عبر محاصرة الأسعار والأجور وإيجاد القوانين المشروعة وتوفير الاستقرار الإداري، وذلك سعياً من ماليزيا لتحقيق التشغيل الكامل. إلاّ أنّ ارتباط العملة الماليزية بالدولار الأمريكي وانخفاضها أمام الدولار مثل عملة الصين واليابان بعد انتهاء الحرب الباردة جعلت ماليزيا تفقد بعض جاذبيتها للمستثمر الأجنبي، وبالتالي يمكن أن نقول أنّها بداية نهاية لمرحلة تنموية لتحل محلها مرحلة يكون الكيف فيها أهم من الكمّ حيث تعتمد على التكنولوجيا الحديثة والمهارات العالية، إن ماليزيا الآن لم تعد تحتاج إلى التشغيل بل إلى البحث العلمي والإبداع التقني وقد يكون مشروع Multi-Media Supercorridor بداية هذه المرحلة.

العولمة:

لقد مرت ماليزيا بأزمة اقتصادية حادة في منتصف الثمانينيات ولكنه لم يكن من الصعب على الحكومة الخروج منها لأنها كانت آنذاك تملك كل أو قل جّلّ أوراق اللعبة إذ لم تتأثر العملة الماليزية إطلاقا أما في سنة ٩٧ فإن ماليزيا وفضلاً عن امتلاكها لأكثر من ٢٠ بليون دولار أمريكي احتياطي وفضلاً عن إجراءات التقشف التي أعلنها وزير المالية لم تستطع أن توقف مسار الانحدار في العملة ولا أن تنهض بالبورصة والسبب هو أن الاقتصاد الماليزي لم يعد يدار من ماليزيا، فتجار العملة الذين يتبادلون الربحت بكل حرية، ومديرو صناديق الاستثمار أصبح تأثيرهم يفوق

17 "The Myth of The Asian Miracle" *Foreign Affaires* Vol 73 No6.

تأثير الحكومة الماليزية، ولاشك أن تجّار العملة المهتمين بالربح السريع قد أسهموا إسهاماً كبيراً في سقوط الرنجت خاصة مع تلويح **محاذر** بإمكانية ضبط تبادلها فإن كان سقوط العملات الآسيوية ناتجاً فقط عن ضعف اقتصادي لماذا وقع هذا السقوط بهذه السرعة فلا يعقل أن يكون الاقتصاد قد تدهور بين عشية وضحاها.[١٨]

لقد أسهم مديرو صناديق الأموال (المستثمرون غير المباشرين) في ضخ الدم وبعث الحيوية في البورصة الماليزية ثم انسحبوا بعد ذلك بسرعة مما سبب هبوطاً في البورصة وخلخلة الثقة فيها، والملاحظ أن سلوك المستثمر غير المباشر أيّاً كانت جنسيته مرتبط بالربح السريع ولا اهتمام عنده لا بتنمية اقتصاد قومي، ولا بتنمية قطاع صناعي كل ما يريد هو الربح السريع، ولم يختر مثل هذا الاستثمار إلاّ لتوفر عنصر السهولة فيه والقدرة على الخروج منه بسرعة كما أن تحرير القطاع البنكي في ماليزيا والقروض التي قدمتها البنوك الأجنبية للبنوك الماليزيّة قد أسهم في توفير سيولة قد تعود عليها رجل الأعمال الماليزي وهو يواجه مشكلة إرجاع هذه الديون بقيمة أكبر نظراً لانخفاض الرنجت.

لقد عقّدت العولمة المشكلة الاقتصادية ذلك أن سقوط الرنجت الذي قد أدى إلى ضعف الثقة بالبورصة خاصة أن المستثمرين الأجانب الذين يدخلون بالعملة الأجنبية سيخرجون من البورصة بالعملة الماليزية المتدنية وبالتالي فلا مناص من انخفاض قيمة أسهم هؤلاء المستثمرين.

كما أن أداء بعض الشركات المعروفة في البورصة قد تأثر نظراً لارتفاع قيمة ديونها بالعملة الأجنبية الأمر الذي يؤدي حتماً إلى انسحاب المستثمرين الأجانب فيرتفع الطلب على العملة الأجنبية ويزيد بالتالي في انخفاض قيمة الرنجت الماليزي وتصبح بالتالي هذه الدول التي حررت أسواقها المالية في حلقة مفرغة.

رؤية ٢٠٢٠:

لاشك أن رؤية ٢٠٢٠ قد مثلت شعاراً وخطةً قد أسهم إسهاماً عظيماً في تعبئة القوى الماليزية الحية لكن شدة التحمس لهذا المشروع قد أدت إلى تكثيف الاستثمارات وتبني مشاريع ضخمة قد أرهقت الميزان التجاري ورفعت من مديونية

18 Matin Khor "Asia becames the vactim of a vicious financial cycle, *Busness Times*, December 12, 19997, p4.

القطاع الخاص ثم أدت إلى انخفاض العملة. وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الادخار في ماليزيا، فإن الحساب الجاري الماليزي (ادخار ـ استثمار) ظل يشكو من عجز يقدر بـ ٦,٧٦٪ من المنتوج القومي الإجمالي (GNP).[١٩] لا بد من مراجعة لهذه الخطة من ناحية الأهداف الكمية والكيفية. خاصة وأن ماليزيا ستقبل على مرحلة تنموية جديدة!

إن التعلق الشديد بتحقيق الأهداف دون التدقيق في الكيفية قد يؤدي أحياناً إلى ارتكاب أخطاء كبيرة. الشركات الاندماجية "Malaysia Incoporated" التي تضمن التعاون والتنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص تعدّ عربة ماليزيا للوصول إلى رؤية ٢٠٢٠ كانت في حد ذاتها جزءاً من المشكلة.

فقد بات من غير المعقول أن تحاول ماليزيا الحفاظ على نسبة نمو عالية في هذا الظرف الآني لأنها لا تستطيع حالياً أن تحقق ذلك إلاّ عبر استقدام واستخدام أيد عاملة أجنبية وجلب صناعات أجنبية ذات قيمة إضافية محدودة. المهم الآن هو النمو الكيفي الذي لابُدّ أن ينطلق بطيئاً ثم يمكن أن يصبح سريعاً بعد توفر الأرضية التقنية والبشرية.

الاستقرار الإداري:

مثّل استقرار القوانين الاقتصادية وتشجيع الحكومة للمستثمرين أهم أسباب نجاح الاقتصاد الماليزي وقد احتلت ماليزيا المرتبة الرابعة في هذا المجال ولكن الأحداث الأخيرة على الساحة الماليزية جعلت الحكومة تتخذ إجراءات متسرعة حيث وقع منع البيع السريع ثم السماح به بعد أيام في شهر أغسطس ٩٧ على الرغم من أن هذا الإجراء كان استثنائياً أشد لكنّه كان رسوخاً في الذهن من الاستقرار الطويل.

مستوى التعليم:

تتمتع ماليزيا بأيد عاملة متعلمة ومنضبطة قد أسهمت إسهاماً عظيماً في النجاح الاقتصادي الحاصل، ولابُدّ هنا من التنويه بالسياسة التعليمية الماليزية التي قضت على الأمية تدريجياً.

19Bank Negara Malaysia, *Anual Report*, 97-98.

لكن يمكن لنا أن نقول أن النجاح التعليمي الماليزي كمّي أكثر منه كيفيّ فالكل يحسن القراءة والكتابة وحتى الاستعمال البسيط للسياسة للإعلامية الأمر الذي ساعد في إنجاز المرحلة التنموية السابقة، لكن ماليزيا لا زالت تفتقر للمهندسين المبدعين خاصة إذا قارناها ببلدان مثل روسيا والهند والصين وما زال المواطن الماليزي غير مشغوف بالرياضيات، وأخيراً قد انتبهت الحكومة لذلك وبدأت تركز على مواضيع التفكير النقدي والتفكير الإبداعي في المدارس لكن نتائج هذا الاهتمام لن تظهر إلاّ بعد سنين. لقد ذكرنا مدى أهمية القيم الاجتماعية ودورها في التقدم الماليزي ولقد أوردنا من بين هذه القيم الانضباط والطاعة والنزوع إلى الحل الوسط والتقشف فالالتزام هذه السمات والقيم سوف يساعد ماليزيا للخروج من هذه الأزمة، والسؤال المثار هنا الآن هو: هل أن هذه القيم كفيلة بنجاح ماليزيا في المرحلة القادمة؟ وهل يجب إدخال قيم التفوّق والإبداع والفكر النقدي في المناهج التربويّة؟

لا شك أن المرحلة القادمة أشد حاجة إلى القيم المذكورة آنفاً والتي تُعدُ نادرة أو قل جديدة على الماليزيين.

الخاتمة:

لقد ألقت هذه الدراسة مزيداً من الأضواء على بعض مظاهر النجاح في تجربة التنمية الاقتصاديّة في ماليزيا، ثم عرضت أهم أسباب هذا النجاح، متمثلة في رؤية ٢٠٢٠ التي أسهمت في تعبئة الجماهير حول الخطط والسياسات التي تبنّتها الحكومة وساعدت على استمراريتها واستقرارها؛ كما حاولت هذه الدراسة إبراز أثر القيم الاجتماعيّة المناسبة والمتكاملة مع هذه الرؤية، وهي قيم التسامح، والنزوع إلى الحل الوسط، والإجماع، والتواضع والصبر، والتخطيط طويل المدى، والانضباط وحسن الأدب، والحذق في المصاريف، فضلاً عن النجاح في جذب المستثمر الأجنبي والعوامل الدافعة لذلك مثل الاستقرار السياسي والقوة الاقتصاديّة والترحيب الشعبي وسياسات الحكومة والقوانين الساريّة في الدولة، ووجود اليد العاملة المتعلمة والقابلة للتدريب والمنضبطة وجودة الحياة والمحفزات الجبائيّة.

ثم ناقشنا في هذه الدراسة مظاهر التعثر المتمثلة أساساً في سقوط العملة، وركود البورصة، وبعض الأسباب الأخرى التي أدت إليه مثل انتهاء مرحلة تنموية والبدء في أخرى، وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة ووصول ماليزيا للتشغيل التّام، كما أوردنا دور العولمة في هذه الأزمة وخاصة دور تجار العملة والمستثمرين غير المباشرين (في البورصة والقطاع البنكي) ومستوى اليد العاملة الذي لم يصل إلى الامتياز على مستوى النخبة (المهندسين).

هذا فضلاً عن تزعزع الثقة في الاستقرار الإداري والالتزام الكمي برؤية ٢٠٢٠ والقيم الأخلاقية التي لا بُدّ أن تتفاعل معها قيم التفوق والنقد والإبداع محققة النجاح في المرحلة التنموية القادمة.

خلاصة القول أن التجربة الماليزيّة تجربة ثرية ومفيدة جداً لبلدان العالم الثالث خاصةً في مجال تقويم نتائج العولمة بحلوها ومرّها.